

اثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على تحسين الأداء المالي فى شركات التأمين بالتطبيق على سوق التأمين الأردنية

د. عيد أحمد أبوبكر

استاذ مشارك

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

ورئيس قسم العلوم الاقتصادية

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الزيتونة الاردنية

المخلص

لقد اصبحت الحاكمة المؤسسية من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية ، وخاصة فى اعقاب الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية المختلفة التى اجتاحت العديد من الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التى حدثت فى عدد من دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا عام 1997م ، وفى عام 2001 تعرضت (216) شركة امريكية للافلاس وبلغت ديونها (116) مليار دولار ، ولعل ابرز حالات الانهيار الكبرى هو انهيار وافلاس شركة إنرون (Enron) الامريكية للطاقة - التى كانت تعمل فى مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعى فى الولايات المتحدة الامريكية وكانت تغطى اعمالها حوالى 40 دولة - دون سابق انذار وقد بلغت خسائرها حوالى (60) مليار دولار ، وفى عام 2002 انهارت شركة ورلدكوم (WorldCom) الامريكية للاتصالات - هى ثانى اكبر شركة على مستوى العالم فى هذا المجال - ولها 70 فرعا فى 65 دولة وقد بلغت خسائر الشركة (50) مليار دولار، واخيرا بدايات الازمة المالية العالمية فى سبتمبر 2008 عندما تم الاعلان عن افلاس اثنى عشر بنكا امريكيا خلال فترة قصيرة ، ثم تلا ذلك الاعلان عن افلاس رابع بنك فى الولايات المتحدة الامريكية (ليمان برازر) ، ووقفت مؤسسة التأمين الامريكية (AIG) على حافة الافلاس، حيث تم انتشارها نتيجة تدخل حكومى سريع ، وجرى بعد ذلك اندماج بنك ميريل ليتش مع بنك أوف امريكا ، هذا بعد ان امتت الحكومة الامريكية اهم شركتين للرهن العقارى وهما فانى ماى وفريدى ماك.

ففى قطاع التأمين هناك العديد من حالات التعثر والإفلاس للعديد من شركات التأمين على مستوى العالم ، وكذلك اندماج بعض الشركات الأخرى حتى تتمكن من مواجهة التزاماتها والمحافظة على استمراريتها فى ممارسة نشاطها والمحافظة على قدرتها المالية ، وتلافياً لمزيد من حالات التعثر والإفلاس وآثارهما السلبية على الاقتصاد القومى للدول قام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين International Association of Insurance Supervisors (IAIS) بوضع قواعد ومعايير

نموذجية لنظم الإشراف والرقابة على التأمين على مستوى العالم تنظم أداء الشركات وتحافظ على قدرتها المالية واستمراريتها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمثل الإفلاس مشكلة خطيرة في كل من تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات والمسئوليات على حد سواء، فهناك تزايد مستمر في معدل تكرار وشدة خطر الإفلاس خلال العقدین الأخيرین من القرن الماضي.

ولقد أصدر برنامج التأمين بالأأم المتحدة (أونكتاد) دليل عمل لعام 2003 تعتمد عليه أجهزة الإشراف والرقابة على التأمين في جميع الدول النامية ، وقد تضمن هذا الدليل تحديثاً لوسائل الإشراف والرقابة على النشاط التأميني في ضوء المستجدات العالمية والمبادئ النموذجية التي وضعها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) ، ولذا قد زاد اهتمام مراقبي التأمين على مستوى العالم بوضع المقاييس والمعايير التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين، بما يحقق المحافظة على حقوق حملة الوثائق وحماية حقوق المساهمين، حيث يعتبر الإفلاس أمر بالغ الأهمية ليس فقط بالنسبة للشركات الصغيرة ، بل أيضاً للشركات الكبيرة. ولعل زيادة عدد شركات التأمين التي تعرضت للتعثر والإفلاس وتلك التي توقفت عن ممارسة النشاط وإعادة هيكلة التزاماتها خلال فترة التسعينات توفر دليل مقنع على أهمية الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين ، ولذا فإن الحاكمية المؤسسية من الموضوعات الهامة التي تناولها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) من خلال المبادئ والمعايير العالمية لنظم الإشراف والرقابة على التأمين على مستوى العالم. نتناول منها المعايير الخاصة بالحوكمة :-

المبدأ الرابع : مبدأ الحوكمة.

يجب أن يكون لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين الصلاحيات الكافية لوضع متطلبات تنظيم وإدارة شركات التأمين وإعادة التأمين وتتضمن هذه المتطلبات :-

- مهام مجلس الإدارة ومسؤوليته.
- تحديد اختصاصات محددة للقائمين على إدارة الشركة.
- درجة ورقابة مناسبة للتحقق من كفاءة الإدارة.
- التحقق من وجود خطة لإدارة الاخطار داخل الشركة.
- التحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعال لدى الشركة.
- التحقق من وجود نظام داخلي وإجراءات واضحة بالشركة للتعامل مع شكاوى العملاء.

المبدأ الخامس : مبدأ الرقابة الداخلية.

يجب أن يكون لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين صلاحية :-

- مراجعة أسس الرقابة الداخلية المعتمدة والمطابقة من مجلس الإدارة بالإضافة إلى صلاحية طلب تعزيز وتقوية أسس الرقابة الداخلية إن اقتضت الضرورة ذلك.
- مطالبة مجلس الإدارة بتوفير أسس إشراف مناسبة مثل وضع معايير الاكتتاب في الأخطار ، معايير نوعية وكمية للاستثمار وإدارة السيولة.

هذا وقد تضمنت اللائحة الجديدة من قانون مراقبة التأمين والتي أصدرها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) في مايو 2003 ، مقاييس تنظيمية مشددة على الشركات التي تريد الحصول على ترخيص بمزاولة أعمال التأمين تشمل:

- توضيح المسؤوليات ، استقلال الوظائف الرقابية عن الوظائف التنفيذية ، المؤهلات الكافية لمتخذي القرار ، ضمان التبادل الآمن للمعلومات.
- إنشاء نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية والذي يكون مستقلاً عن الإدارة التنفيذية.
- تعيين مراقب الحسابات الخارجي والذي يكون معروف لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين ، ويقدم الضمانات الشخصية والمهنية للقيام بإجراءات المراجعة على أكمل وجه.
- اختيار نموذج إدارة الخطر المناسب لكل من الجانب الدائن والجانب المدين من الميزانية.
- إظهار أي تطبيقات محلية أو دولية لمعايير حوكمة الشركات ومدى تطبيقها ودرجة التطبيق من عدمه.
- تعيين خبير اكتواري مسئولاً عن إعداد تقديرات للأخطار التي تتعرض لها الشركة وطرق إدارتها.

تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في قطاع التأمين :-

وضع الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) بعض الإجراءات والقواعد التي يمكن على أساسها تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في مجال التأمين وفقاً للمبادئ الأساسية في التأمين وذلك من خلال الآتي :-

1- يقع على عاتق مراقب التأمين عبء وضع متطلبات حوكمة الشركات ولا سيما فيما يتعلق بالآتي :

- أ- وظيفة ومسئوليات مجلس الإدارة.

ب- مدى الاعتماد على المراقبين الآخرين للشركات المرخص لها بالعمل في دولة أخرى.

ج- توضيح الفرق بين القواعد التي يجب أن تلتزم بها الشركات التي تقع في نطاق الدولة وبين تلك التي يجب أن تلتزم بها فروع شركات يقع مركزها الرئيسي في دولة أخرى.

2- تتضمن مهام مراقب التأمين السلطات التالية :

أ- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحددوا مسؤولياتهم تجاه قبول تطبيق قواعد حوكمة الشركات في المنشأة.

ب- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يحددوا الوسائل والأساليب التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف المنشأة وكذلك الإجراءات التي يمكن عن طريقها تقييم خطوات تنفيذ هذه الأهداف.

ج- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا ويحددوا بصورة واضحة الوظائف المختلفة بالمنشأة والعمل على إعادة اختيار وتحقيق التوازن بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة بطريقة يسودها قدر من الشفافية.

- د- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يضعوا قدراً من التفرقة بصورة واضحة بين المسؤوليات واتخاذ القرار والقدرة على محاسبة الآخرين ، مع العمل على تحقيق قدر من التعاون فيما بين كل من أعضاء مجلس الإدارة ورئيس المنشأة والرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية.
- ه- من حق مراقب التأمين أن يطلب أن تكون العملية الإدارية ذات اختصاصات محددة بما يحقق قدراً من التوازن في السلطة وعدم السماح بأن تكون سلطة اتخاذ القرار سلطة منفردة ، وعندما تكون سلطة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشخص واحد ، فإن من حق مراقب التأمين أن يضع درجة رقابة مناسبة للتحقق من كفاءة الإدارة وأن هناك تفويضاً لبعض السلطات ولأعضاء مجلس الإدارة.
- و- أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون لديهم خطة لإدارة الخطر بالمنشأة ، على أن تكون هذه الخطة متعلقة بنوع النشاط الذي يتم مزاولته.
- ز- أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة إمكانيات قوية للرقابة والمراجعة الخارجية وكذا إمكانيات للمراجعة والرقابة الداخلية.
- ح- أن يطلب من مجلس الإدارة وضع إجراءات واضحة للتعامل مع الشكاوى وشرح ذلك للعملاء. بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك إجراءات إضافية في مجال الرقابة على التأمين منها :-
- 1- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يضع بصورة واضحة السياسات الخاصة بتعارض المصالح والمعاملة العادلة للعملاء والمشاركة في المعلومات مع أصحاب المصالح Stakeholders.
 - 2- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يكون لديهم سياسات واضحة فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة والمعاملات الشخصية والمزايا التفضيلية التي يتم منحها لبعض العملاء دون غيرهم علاوة على التأكد من أن هناك تقارير معينة يتم رفعها للمستوى الإداري المناسب.
 - 3- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة أن يلتزموا بالإفصاح الكامل في التقارير السنوية بما يتفق مع مبادئ حوكمة الشركات ومع أهداف الشركة المنصوص عليها.
 - 4- من حق مراقب الحسابات أن يطلب من مجلس الإدارة أن يتبنى سياسة لرفع الوعي التأميني لدى العملاء.
 - 5- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالمنشأة أن يحدد شخصاً كضابط اتصال ليراقب على العمليات التي تتم خارج البلاد مع أخذ تشريعات الدولة في الاعتبار ، وعلى أن يقوم بتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
 - 6- من حق مراقب التأمين أن يطلب من مجلس الإدارة بالمنشأة أن يقوموا بوضع سياسة مناسبة لمكافآت المديرين والإدارة العليا ، ومراجعة هذه السياسة بصفة دورية ، وأن يقوموا بإبلاغ مراقب التأمين بهذه السياسة ، مع الالتزام بما ورد في التشريعات بهذا الشأن.
- ولذا فإن الحاكمية المؤسسية تختص بتحقيق العدالة في الشركة ، وإمكانية المحاسبة ، والشفافية ، فهي مشمولة من خلال نظم الإدارة والرقابة المطبقة من خلال القواعد والإجراءات ، وأن شركة التأمين

التي تطبق مبادئ وآليات الحوكمة سوف تحقق ميزة عندما يتم مراجعتها وتقييمها بواسطة المؤسسات العالمية ، فمثلاً مؤسسة (S&P) أصبحت تدرج ضمن تقييمها للشركات درجة للحاكمية المؤسسية Corporate Governance Score ، بينما مؤسسة Moody's تنوي تضمين قسم الحوكمة في تقاريرها، وفي دراسة تمت عن مدى تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات على شركات التأمين المصرية وجد أن شركات التأمين القطاع العام تلتزم بتطبيق معظم مبادئ الحوكمة بينما شركات التأمين القطاع الخاص لا تلتزم بتطبيق معظم مبادئ حوكمة الشركات.

ولقد جاءت معايير الحوكمة من اجل الاعتماد عليها فى تحقيق مستويات الأداء المطلوبة وكذلك إحداث التوازن المناسب فى مستويات الأداء والعمل على تأكيد تكاملها، إضافة إلى الشفافية وتفعيل المسألة ، كما تهدف قواعد وسياسات حوكمة الشركات لتحقيق الشفافية والعدالة ، وتفعيل المساءلة المحاسبية لإدارة الشركة ، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة ، والحد من استغلال السلطة فى غير المصلحة العامة للشركة ، بما يؤدي إلى النهوض بمعدلات الأداء وتعظيم قيمة المنشأة وتحقيق الشفافية والإفصاح العادل ، كما أن تلك القواعد والضوابط والسياسات تؤكد على أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح التى تحكم أداء الشركة والعمل على ضمان مراجعة وتقييم الأداء ، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين ، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات خاصة بتحقيق رقابة مستقلة على الأداء.

وقد اصبح من الضروري تقدير وتقييم كفاءة الاداء لشركات التأمين حماية لحقوق حملة الوثائق. ونجد انه على الرغم من تزايد دور هيئة الاشراف والرقابة على شركات التأمين الا ان ذلك لم يمنع تعرض بعض الشركات فى دول مختلفة الى العسر المالى، ومن ثم تعرض اسواق التأمين للعديد من المشاكل المالية التى تؤثر سلبا على الاقتصاد القومى ، ويؤدى التزام شركات التأمين بمبادئ واليات الحاكمية المؤسسية - كاحد الاساليب الفعالة- الى الحد من تعرض هذه الشركات الى الهزات المالية العنيفة التى تؤدى الى افلاس شركات التأمين فجأة دون سابق انذار، وبالتالي ضياع حقوق حملة الوثائق ، حيث ينصب اهتمام حوكمة الشركات بالافصاح والشفافية.

يستمد هذا البحث أهميته من النقاط الآتية:

- 1- الدور الذى يقوم به قطاع التأمين فى دعم الاقتصاد الوطنى فى اى دولة ، بالإضافة الى ما يشهده هذا القطاع من تطورات مستمرة وزيادة حجم الاستثمارات فيه.
- 2- فى ظل العلاقة الوثيقة بين قطاع التأمين والوضع الاقتصادى وفى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية التى تدور فى ركب آليات السوق والاقتصاد الحر وفتح الباب لدخول الاستثمارات الأجنبية لإنشاء شركات تأمين أجنبية بجانب الشركات الوطنية كان لابد من التأكد من الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية للشركات.

3- إن تطبيق مبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية للشركات في قطاع التأمين يساعد على :

- تفعيل عملية الإشراف والرقابة والمتابعة على شركات التأمين.
- تحسين الأداء المالي بشركات التأمين بما يدعم المركز المالي للشركة.
- زيادة الشفافية في القوائم المالية وحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة.

4- إن تطبيق مبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية للشركات يساعد شركات التأمين على تنمية

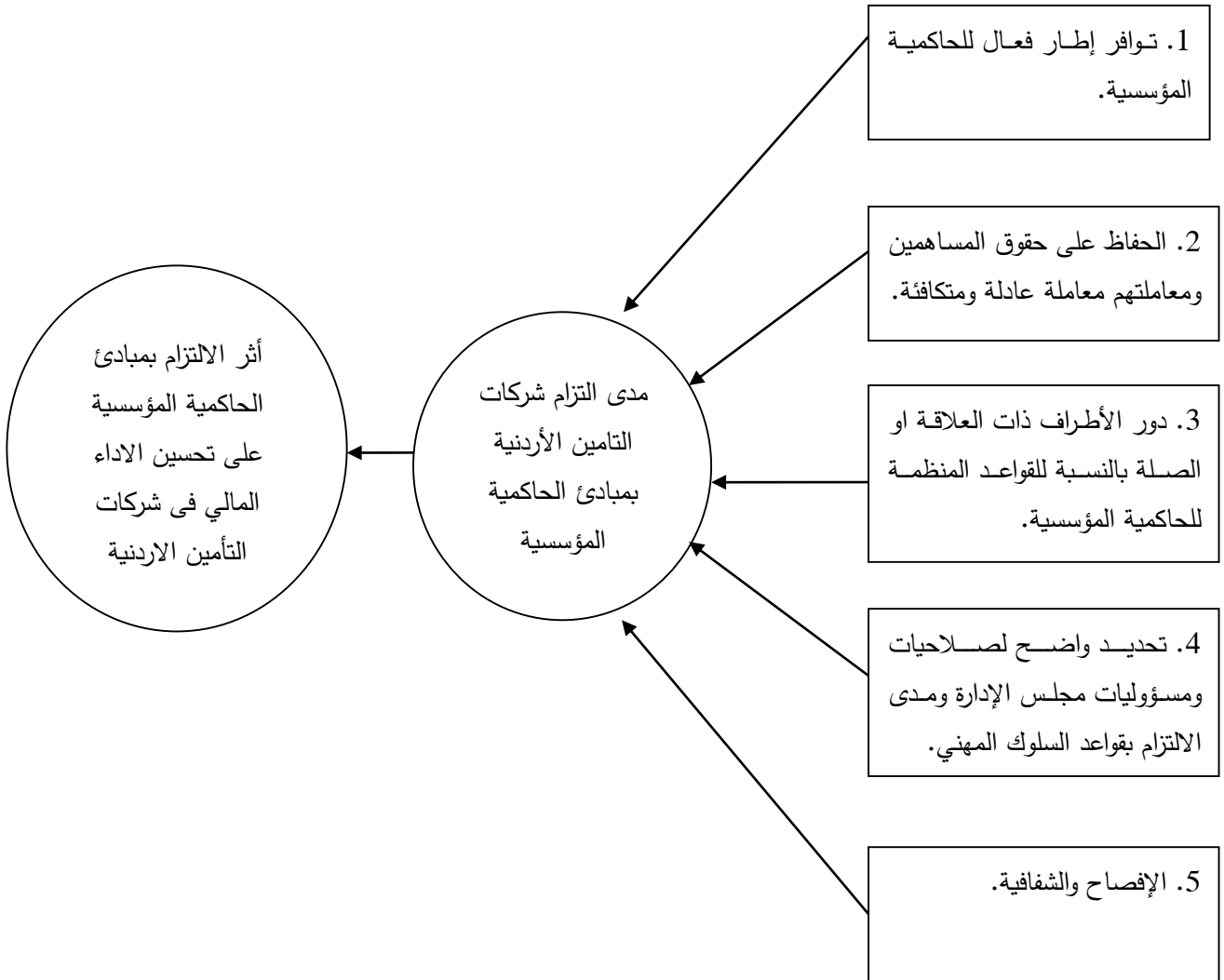
القدرات التنافسية للشركات في ظل سيادة ظاهرة العولمة.

5- إن الالتزام بتطبيق مبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية للشركات يساعد شركات التأمين على

تقويم الاداء المالي وتجنب الوقوع في الازمات المالية.

ويتمثل نموذج الدراسة في الشكل التالي:

مبادئ الحاكمية المؤسسية



شكل يوضح نموذج الدراسة.

تتميز شركات التأمين بأن لها طبيعة خاصة ، حيث تقوم على الثقة المالية بأن اصولها تكفى لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها ، ولذا تحتاج شركات التأمين اكثر من غيرها من الشركات الى الافصاح والشفافية لحماية حقوق حملة الوثائق والوفاء بالتزاماتها فى المستقبل لتدعيم هذه الثقة ، ولقد كان للهزات الاقتصادية التى حدثت فى العقدين الاخيرين من القرن العشرين فى الاسواق المالية عواقب ادت الى افلاس العديد من الشركات على مستوى العالم ، وقد اصبح من الضرورى تقدير وتقييم كفاءة الأداء لشركات التأمين حماية لحقوق حملة الوثائق ، قد ادت التحولات الاقتصادية الى ضرورة تدعيم دور هيئة الاشراف والرقابة على شركات التأمين بما يكفل توفير الوسائل والامكانيات اللازمة لفرض رقابة فعالة ، إلا ان ذلك لم يمنع تعرض بعض الشركات فى دول مختلفة الى العسر المالى ، ومن ثم تعرض اسواق التأمين للعديد من المشاكل المالية التى تؤثر سلبا على الاقتصاد القومى ، ويؤدى التزام شركات التأمين بمبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية - كاحد الاساليب الفعالة- الى الحد من تعرض هذه الشركات الى الهزات المالية العنيفة التى تؤدى الى افلاس شركات التأمين فجأة دون سابق انذار ، وبالتالي ضياع حقوق حملة الوثائق ، حيث ينصب اهتمام حوكمة الشركات بالافصاح والشفافية.

تتصف صناعة التأمين فى الاردن بعدم وجود عوائق للمنافسين المحتملين ويرجع ذلك الى ان متطلبات الحدود الدنيا لرأس المال والفائض المطلوب كشرط للترخيص ليست مرتفعة، ايضا سهولة الحصول على التراخيص المطلوبة، لذا يمكن القول بأنه لا توجد عوائق كبيرة امام دخول وخروج شركات تأمين جديدة فى سوق التأمين الاردنية، الا ما يتعلق بالاجراءات الادارية الخاصة بالحصول على الموافقة لمزاولة النشاط كالتصاريح والرسوم والایداعات وفحص ومراجعة المراكز المالية بواسطة هيئة التأمين، وبتطبيق المفاهيم الاقتصادية يمكن القول ان سوق التأمين الاردنى يتميز بخصائص تقترب من خصائص السوق المنافسة وهى:

- 1- لا توجد شركة تأمين واحدة لديها القدرة على التحكم فى الاسعار.
- 2- لا توجد فروق واضحة بين التغطيات التأمينية المطروحة.
- 3- لا توجد صعوبات فى دخول شركات جديدة او خروج احدى الشركات العاملة.
- 4- توجد اختلافات بسيطة فى حجم المصروفات الادارية والعمومية بين الشركات.
- 5- تنتج الشركات الحالية فى ظل اقتصاديات عائد الحجم الثابت.